دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تدبير التراث المعمارى لمدينة فاس : قراءة فى التشريعات والمؤسسات
المصدر:	مجلة مقاربات
الناشر:	مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل
المؤلف الرئيسي:	أقصبى، منير
المجلد/العدد:	ع33
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الصفحات:	95 - 110
رقم MD:	871957
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	القوانين والتشريعات، التراث المعمارى، حماية التراث، مدينة فاس، المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/871957

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تدبير التراث المعماري لمدينة فاس:
قراءة في التشريعات والمؤسسات

منير أقصبي

أستاذ باحث الكلية متعددة التخصصات بتازة

ملخص

استأثر التراث المعماري لمدينة فاس منذ بداية القرن العشرين باهتمام المعمر الفرنسي الذي عمل على إصدار تشريعات مهمة من أجل حمايته. واستمر المغرب بعد الاستقلال في بذل مجهوذات أخرى إضافية للمحافظة على هذا النسيج العتيق المتميز سواء على مستوى التشريعات أوالمؤسسات. وقد توج ذلك بتصنيف المدينة على لائحة التراث الإنساني سنة 1981. إلا أن السياسة المتبعة في تدبير هذا التراث الغني أبان عن وجود مجموعة كبيرة من النقائص والصعوبات خصوصا فيما يتعلق بوثائق التعمير ومشاريع الترميم والتوظيف، وفي الاستراتيجية المتبعة في تصور برامج التهيئة والتنيمة الخاصة بهذا المجال المصنف.

الكلمات المفاتيح: فاس العتيقة – التشريعات – المؤسسات – المحافظة – التنمية – التدبير.

Résumé :

Le patrimoine architectural de la médina de Fès était au centre de la politique du protectorat français au Maroc. Il lui a doté ainsi de plusieurs lois de protection. Le Maroc a déployé des efforts après l'indépendance sur le plan de la législation et des institutions en vue de la conservation de cette médina de valeur inestimable. Son classement sur la liste du patrimoine mondial en 1981 est une étape importante dans ce sens. La gestion de ce tissu traditionnel très riche a démontré plusieurs lacunes au niveau des documents d'urbanisme, des projets de restauration et de réhabilitation et surtout au niveau de l'efficacité des stratégies adoptées dans les programmes d'aménagement et de développement.

Mots clés :
Médina de Fès – législation – institutions – conservation – développement - gestion

تقديم

تعد مدينة فاس العتيقة بقدم مبانيها وتنظيمها الحضري الفريد نموذجا للمدينة الإسلامية المغربية وموروثا ثقافيا ماديا يعكس عمق الحضارة المغربية، فهي مفخرة المغرب والمغاربة ورمزا من رموز الهوية الوطنية وجب المحافظة عليها، ولا أدل على ذلك تقدم المغرب بملف ترشيحها إلى منظمة اليونسكو لتسجيلها على قائمة التراث العالمي كأول موقع مغربي منذ سنة 1981. وقد شعر المحتل الفرنسي منذ سنة 1912 بقيمتها الكبيرة هاته وسارع إلى سن مجموعة من التشريعات من أجل حمايتها وعدم المساس بها على اعتبار المكانة التي تحضى بها عند المغاربة عموما وعند أهلها على وجه الخصوص كمركز روحي وعلمي وثقافي غاية في الأهمية. وكان يستشهد بها دائما عند الحديث عن اللون الثقافي والفني المحلي المغربي.

وقد حاول المغرب بعد حصوله على الاستقلال سن قوانين جديدة وإنشاء مجموعة من المؤسسات تعمل على معالجة مشاكل تدبيرها والمحافظة عليها من قبيل التخفيف من كثافة ساكنتها وترحيل بعض الأنشطة الحرفية خارج أسوارها وترميم معالمها التاريخية ومعالجة البناء الآيل للسقوط. وفي نفس السياق تمت صياغة بعض الوثائق التعميرية لضبط مسألة التدخل التقني بها.

فما هي إذن هذه التشريعات التي تهم المجال العتيق بفاس ومعالمه التاريخية؟ وما هي المؤسسات والفاعلين المعنيين بالمحافظة عليها وتدبير التدخلات بها؟ وما هي أهم الصعوبات التي تواجه تنزيل مشاريع التنمية ورد الاعتبار بهذا النسيج التاريخي؟

1- سياسة الحماية في تدبير فاس العتيقة

1- أ ظهائر وقرارات الترتيب

شهدت الفترة الأولى من عهد الحماية (ما بين 1912 و 1925) إصدار مجموعة من الظهائر الشريفة من أجل ترتيب بعض المعالم العمرانية الموجودة بفاس كمباني تاريخية وجب المحافظة عليها[94]. وقد تركز الاهتمام في البداية على الأسوار وبعض الأبواب والقصبات (1914) والمدارس العتيقة (1915)، وبعض المعالم القيمة من الناحية الفنية والزخرفية كفندق النجارين (1916) ودار عديل ودار البطحاء (1924) ومدخل فندق السطاونيين (1925) [95]. وقد جاء ذلك ترجمة لسياسة المقيم العام الفرنسي بالمغرب آنذاك الماريشال هوبير ليوطي (Hubert Lyautey) والمتمثلة في عدم المساس بالموروث التاريخي المغربي وخاصة التراث

---

[94]. لا يحق لأي شخص أو جهة معينة بموجب هذا القانون التدخل بالإصلاح أو الهدم أو إعادة البناء لهذه المعالم من دون ترخيص من مصلحة الفنون الجميلة.

[95] Ministère des affaires culturelles, Monuments, sites et zones classés dans la wilaya de Fès, 1989.

المعماري بل ووجوب المحافظة عليه[96]. وفي هذا السياق صدر ظهير 26 نونبر 1912 كأول قاعدة تشريعية همت المعالم التاريخية المغربية بشكل عام، ويتعلق بحماية الموروثات المادية القديمة التي تمس تاريخ المغرب سواء كانت على شكل بنايات معمارية أو منقولات فنية[97]. وأنشئت منطقة عازلة حول أسوار مدينة فاس العتيقة تسمى منطقة الحماية، حيث يمنع فيها البناء بشكل كلي سنة 1921[98].

ومع بداية العقد الثالث من القرن الماضي تم استكمال ترتيب الأسوار الداخلية للمدينة (1934) وأخرج جزء صغير من منطقة الحماية الواقعة ما بين برج الشيخ أحمد وباب الحديد من أجل السماح بإنشاء بعض البنايات الإدارية[99]. ويلاحظ أن هذه التشريعات همت في البداية أساسا المباني التاريخية الكبرى الموجودة بفاس البالي وحوله، والتي لها قيمة فنية وجمالية متميزة تدل على الطابع المعماري العتيق للمدينة وتعكس صورته الأصلية، ونعني بالذكر المدارس على وجه الخصوص. وهو ما كان يعبر عليه الفرنسيون آنذاك باللون المحلي (la couleur locale). كما ركزت هذه النصوص القانونية على أسوار المدينة وأبوابها باعتبارها المباني الأكثر أهمية والتي تعطي الشكل الحضري العتيق لمدينة فاس التاريخية، إذ تعتبر على المستوى الرمزي الحد الفاصل بين حياتين مختلفتين: حياة الأوربيين الحديثة في مدينة فاس الجديدة وحياة أهل فاس المحافظة في مدينة فاس العتيقة. بل ويجب العمل على ترميمها وصيانتها باستمرار وتجنب إدخال تغييرات على شكلها الأصلي[100].

وقد ظلت المنشآت الأخرى خصوصا الدينية منها كالجوامع والزوايا والأضرحة من دون ترتيب باستثناء جامع للا الزهر (1923). ويرجع ذلك بالأساس لكون هذه المباني كانت تحت وصاية وزارة الأحباس التابعة إلى القصر الملكي، و لا يبيح القانون في هذا الوقت ترتيب أي بناية ذات طابع ديني إلا عن طريق اقتراح من هذه الوزارة[101].

---

[96] عرف هذا الماريشال بحبه للفن وحمايته، وكانت له رؤية واضحة في تدبير علاقة الحماية الفرنسية مع الأهالي تنبني في أحد محاورها مبدأ احترام المدن العتيقة المغربية.

Charlotte Jelidi, La fabrication d'une ville nouvelle sous le protectorat français au Maroc (1912-1956) : Fès-nouvelle, thèse de doctorat en histoire, université de Tours, 2007, P 62.

[97] الجريدة الرسمية رقم 5 الصادرة في 29 نونبر 1912، ص 25 و ص 26.

[98] الجريدة الرسمية رقم 523 الصادرة في 3 شتنبر 1921. ظهر مفهوم مناطق الحماية الممنوعة من البناء مبكرا في المغرب، وللإشارة فإن أول قانون في هذا السياق تم سنه في فرنسا يعود إلى سنة 1943 والذي يقضي بمنع البناء من حول المواقع المحمية على مسافة 500 متر.

[99] الجريدة الرسمية عدد 1042 الصادر بتاريخ 14 أكتوبر 1932

[100] الظهير الشريف رقم 2 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 8 نونبر 1912 والمتعلق بالمحافظة على المدن المحصنة والمباني ذات الطابع العسكري.

[101] الجريدة الرسمية رقم 70 الصادرة في 27 فبراير 1914، ص 126.

إلا أن أبرز اعتراف بقيمة هذا المجال والمباني التي يحويها وكتتويج لهذه السلسلة من التشريعات فيشكله القرار الوزيري لسنة 1954 والذي صنف المدينة العتيقة بفاس : فاس الجديد وفاس البالي تراثا وطنيا وجب المحافظة عليه[102].

وقد انتبهت الإدارة الفرنسية مبكرا إلى أهمية المحافظة على هذا النسيج الحضري التاريخي وحمايته من بعض التدخلات التي من شأنها أن تؤثر على طابعه الأصلي، ففرضت بداية أن تكون المدينة الجديدة بعيدة عن منطقة المحافظة المحيطة به، ثم قامت بسن قانون وزيري يضع شروطا محددة لترميم المباني التاريخية أو البناء داخل هذا المجال (1923)[103]. وهكذا نجد أن هذا القانون يلزم كل من أراد إصلاح منزله بإعادة بناء العناصر المعمارية المتلاشية خصوصا منها الموجودة على مستوى الواجهات من نوافذ وأبواب و"مشاربيات" و غطاءات (auvents) بنفس شكلها القديم أي باستعمال مواد بناء وتقنيات تقليدية، وهو ما يعبر عنه هذا القانون بوجوب احترام أسلوب "البناء الفاسي" . كما أن بناء منازل جديدة بمناطق الخلاء من داخل الأسوار يجب أن تنجز على منوال تصاميم المنازل المجاورة.

والملاحظ أيضا أن وتيرة هذه التشريعات انخفضت بشكل كبير بعد انتهاء ولاية "هوبير ليوطي" سنة 1925 وتم الإكتفاء فيما بعد بمحاولة تطبيق القوانين الموجودة دونما إصدار تشريعات أخرى بنفس الأهمية [104].

1- ب مؤسسة الفنون الجميلة

لم يكتف الماريشال ليوطي بسن بعض التشريعات لحماية المدن القديمة بل وأسس كذلك منذ بداية الوجود الفرنسي بالمغرب ما عرف آنذاك بمصلحة الفنون الجميلة (service des beaux arts) سنة 1912، وعين المهندس المعماري والفنان موريس طرانشان دو لونيل (Maurice Tranchant de Lunel) مسؤولا عنها، وألحقت هذه المصلحة في البداية بديوانه قبل أن تدمج سنة 1921 مع مديرية المعارف العمومية (direction de l'instruction publique)[105]، وقد كان الهدف من وراء إنشائها بالإضافة إلى المحافظة على المدن العتيقة مراقبة ما ينجز من بنايات داخل المدن الجديدة حتى يكون مظهرها يتناسب مع الطراز المعماري المغربي. ثم سيغير إسم هذه المصلحة سنة 1924 لتصبح مصلحة الفنون الجميلة والمباني التاريخية، كما أنشئت بنفس المناسبة مندوبيتان

---

[102] الجريدة الرسمية رقم 2192 الصادرة في 29 أكتوبر 1954، ص 1460.

[103] الجريدة الرسمية رقم 550 الصادرة في 08 مايو 1923، ص 579.

[104] Mohamed Yakhlef, La municipalité de Fès à l'époque du Protectorat, *1912-1956*, Thèse de doctorat d'Etat en histoire contemporaine, université libre de Bruxelles, 1990, p 971.

[105] Fadili-Toutain (R), « Historique de la sauvegarde par la législation », in Colloque : les patrimoines dans la ville : de la construction des savoirs aux politiques de sauvegarde au Maroc et dans le monde arabe, Rabat, 18 au 20 déc 1997. Citée in Charlotte Jelidi, La fabrication d'une ville nouvelle ... P 63.

لها في كل من مراكش جنوبا وفاس شمالا[106]. وستعوض في سنة 1935 بمفتشية المباني التاريخية والمدن العتيقة والمواقع المرتبة والتي أصبحت صلاحياتها تكبر شيئا فشيئا وينتقل دورها من مرحلة مراقبة المباني التاريخية المرتبة والحرص على تطبيق القوانين إلى مرحلة الدراسة وترميم المباني التاريخية وصيانتها، و كذلك العمل على التعريف بالفن المعماري المغربي من خلال إنشاء متاحف وتنظيم معارض. وقد كان الاهتمام منصبا أكثر على المعالم التي من شأنها أن تفتح في وجه الزوار، وبذلك أصبح الهاجس السياحي معيارا أساسيا في حماية التراث المعماري بالمدن العتيقة[107]. في حين عهد إلى المصالح البلدية المحلية دراسة طلبات البناء بهذه المدن والحرص على المحافظة على مظهرها المعماري والفني التقليدي[108].

وقد عين على رأس مندوبية فاس الفنان والرسام مارسيل فيكير (Marcel Vicaire) ابتداء من سنة 1924، حيث كان يشغل في الوقت نفسه مفتشا للفنون المحلية ومديرا لمتحف البطحاء. وكان لهذه المندوبية دور كبير في صيانة عدد كبير من المباني التاريخية خصوصا المرتبة منها وترميمها مثل المدارس والأسوار والأبواب وبعض الفنادق[109].

1- ت عمليات الصيانة والترميم

كانت مدينة فاس في عهد الحماية الفرنسية تعتبر نموذجا فريدا في العمارة المغربية الأصيلة ولها قيمة كبيرة من الناحية الفنية، وبالتالي فقد كانت تعطى لها أهمية كبرى من حيث المحافظة على مبانيها التاريخية. يقول المسؤول عن مصلحة الفنون الجميلة موريس طرانشان دو لونيل (Maurice Tranchant de Lunel) سنة 1212 في هذا الصدد بخصوص أسوار فاس " *يجب إنقاذ هذه الأسوار لكن من دون أن نغير أي شيء فيها*"[110]. وبذلك فقد شرعت سلطات الحماية مثلا منذ سنة 1915 في إرجاع صورة باب الشمس العلوية أو كما كانت تسمى في ذلك الوقت بباب "كامبيني" إلى طابعها الأصلي وإزالة كل ما أضافه المهندس "كامبيني" عليها من عناصر معمارية إيطالية في بداية القرن العشرين، والتي تعتبر غريبة عن عمارة فاس التقليدية.

---

[106] الجريدة الرسمية رقم 1180 الصادرة في 7 يونيو 1935. ص 614.

[107] ظهير 27 شتنبر 1935.

[108] كانت علاقة هذه المفتشية بالمصالح البلدية بفاس يطبعها كثير من الاختلاف بخصوص تراخيص البناء والإصلاح داخل المجال العتيق وذلك بالنظر لاختلاف أهدافهما. فقد كانت البلدية تحرص على توفير الخدمات الحديثة ومنها أساسا إنجاز بعض الطرق وفتح بعض الأبواب الجديدة في أسوار المدينة العتيقة لتسهيل مرور السيارات، في حين كانت المفتشية تعترض على كل ما من شأنه أن يؤثر على الخصوصية التاريخية والعمرانية لهذا المجال العتيق.

[109] تقارير أنشطة هذه المصلحة بفاس لسنتي 1944 و1945 والموجودة في أرشيف مفتشية المباني التاريخية والمواقع بفاس التابعة لوزارة الثقافة حاليا.

[110] Tranchant de Lunel, « Les restaurations des monuments historiques au Maroc », in Bulletin Officiel, N°205,25 Novembre 1916.

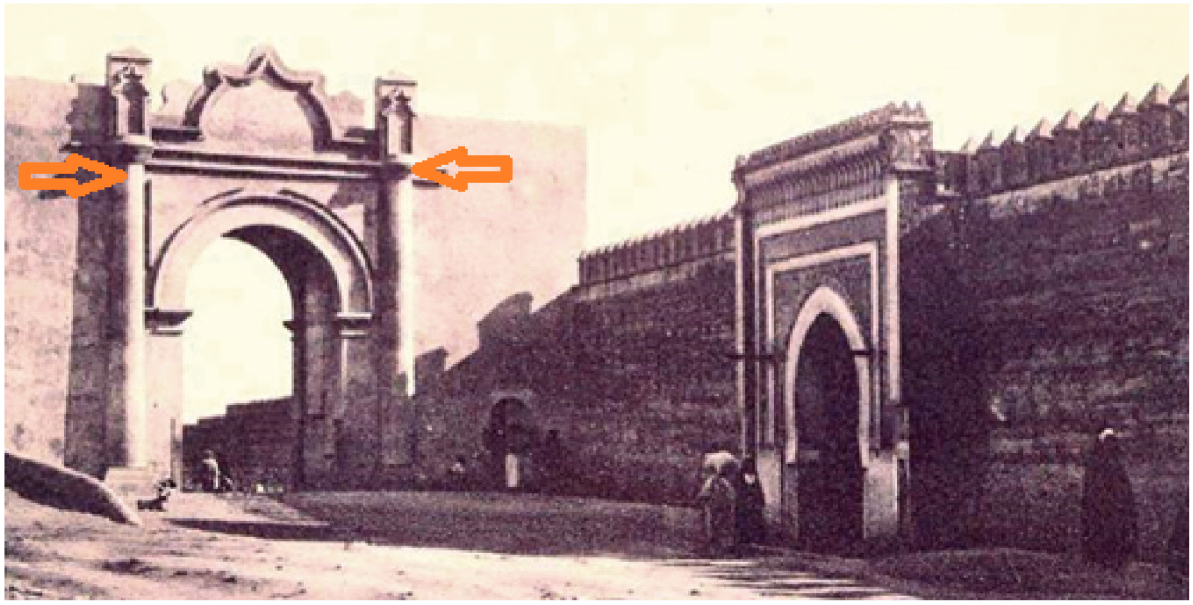

اللوحة رقم 1: باب الشمس قبل ترميمها سنة 1915

وبقدر ما كان هاجس المحافظة على المباني التاريخية لمدينة فاس حاضرا في سياسة الحماية الفرنسية بقدر ما كان يغيب بشكل كلي إذا ما تحصن بها بعض المقاومين، فيتم ذكه وتخريبه بأبشع الصور. وهذا ما حصل فعلا ببرج سيدي بونافع الذي تم ضربه بالمدفعية من قبل الجنود الفرنسسين بتاريخ 17 أبريل 1912.

اللوحة رقم 2: برج سيدي بونافع بعد ضربه بمدفعية الجيوش الفرنسية سنة 1912

وقد حاول الفرنسيون ما أمكن عدم المساس بشكل أسوار المدينة وأبوابها رغم ما كان يشكله ذلك من عائق في ولوجية هذا المجال، خصوصا مع الاستعمال المتزايد للسيارات في هذا

الزمن[111]. إلا أن الأمر كان يستوجب في بعض الحالات العمل على تحويل شكل بعض الأبواب من مداخل مرفقية إلى مداخل مباشرة كما حصل في باب السمارين وباب الدكاكن سنة 1922 أو إزالة بعض الأبواب بالمرة كما حصل بالنسبة لباب الجياف أو إحداث أبواب أخرى كباب بوجلود سنة 1913 والباب الموجودة شمال ساحة البغدادي. والواقع أن أسوار فاس البالي كانت أكثر حظا من مثيلاتها بفاس الجديد، حيث كان لإنشاء طريق "بولخصيصات" والطريق المخترق لفاس الجديد جنوب- شمال الأثر في إزالة بعض الأجزاء من السور المريني كالجزء الواقع مثلا عن يمين باب الأمر[112].

ومن جهة أخرى فقد كان الاهتمام بالمدارس العتيقة واضحا منذ البداية ، إذ بادرت وزارة الأحباس بتنسيق مع مصلحة الفنون الجميلة إلى إجراء عمليات ترميم لبعض العناصر الزخرفية المتآكلة بمدرسة العطارين ومدرسة الصهريج (1917) أو إعادة بناء بعض العناصر المعمارية بالمدرسة المصباحية مثلا[113]. ثم ستعرف هذه المدارس وغيرها من المساجد بعد ذلك عمليات ترميم أكبر على عهد السلطان محمد بن يوسف. وفي هذا الصدد يخبرنا ابن زيدان في كتابه الدرر الفاخرة " ومن آثاره بفاس تجديد القبة الكبرى بجامع القرويين..وإعادة بناء مقصورة الخطيب وميضأتها، وإصلاح مسجد الزليج بحومة رحبة التبن ..ومسجد حومة رأس الجنان، ومسجد ابن البياض، وإجراء الإصلاح بسائر مدارس فاس... وإصلاح جامع البيضاء بفاس المرينية...وإصلاح المدرسة الشهيرة بالعنانية إصلاحا متقنا مع المحافظة التامة على نقشها الأثري البديع واختيار الفنانين الماهرين للعمل فيها فعادت بهجتها القديمة لشبابها، وإصلاح مساجد زقاق الحجر بل منها ما أعيد بناؤه من جديد، وإصلاح جامع البستيونية الواقعة عند أول شارع الرصيف، وجامع الأبارين، ومدرسة الصفارين ومدرسة الشراطين ومدرسة الأندلس..."[114] . ومن المؤكد أن هذه العمليات قد

---

[111] في بداية العشرينات من القرن الماضي تقدم مجموعة من المهندسين بمشروع ضخم إلى الماريشال ليوطي يقضي بتغطية واد فاس وهدم القناطر الموجودة في فاس البالي وإنشاء طريق تعبرها وسائل المواصلات الحديثة، باعتبار أن ذلك سيسهل إيصال مختلف البضائع إلى هذا المجال. وقد تم رفض المشروع بعد أن ناقشه ليوطي بسرية كبيرة مع كبار معاونيه، ومن ضمنهم بطبيعة الحال فيكير (Vicaire) المسؤول عن مصلحة الفنون الجميلة والمباني التاريخية بفاس. جاء ذلك في:

Vicaire (M), Souvenirs du Maroc, Casablanca, Afrique Orient, 1912, P 51.

[112] منير أقصبي، العمارة العسكرية بفاس عبر التاريخ، منشورات إفريقيا الشرق، 2016، ص 107.

[113] Charlotte Jelidi, La fabrication d'une ville nouvelle sous le protectorat français au Maroc (1912-1956) : Fès-nouvelle, thèse de doctorat en histoire, université de Tours, 2007, P 312.

بمناسبة عمليات الترميم التي شهدتها مجموعة من المباني التاريخية مؤخرا تم العثور على آثار هذه التدخلات، وقد أنجز الكثير منها بمواد بناء حديثة (مدرسة العطارين- مسجد القرويين- باب الفتوح- البرج الشمالي...) .

[114] ابن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، 2008، ص 183.

أنجزت كلها من قبل مفتشية المباني التاريخية بإشراف من وزارة الأحباس. وعند الانتهاء منها كان يأتي السلطان لتدشين البعض منها[115].

وبالإضافة إذن إلى دور مفتشية المباني التاريخية والمدن العتيقة والمواقع المرتبة في مراقبة تطبيق القوانين فقد عهد إليها أيضا القيام بأشغال صيانة دائمة لمباني فاس التاريخية المتدهورة والتي تستدعي التدخل من أجل إنقاذها. وكانت تنجز تقارير دورية بخصوص تقدم أشغال الترميم التي كانت تباشرها[116].

2-إشكاليات المحافظة بعد الإستقلال

2- أ المراجع القانونية الجديدة

تميزت الفترات الأولى لما بعد الاستقلال بغياب تام للتشريع في مجال التراث بالمغرب، وتم الاكتفاء بمحاولة تطبيق القوانين السابقة. ويرجع ذلك ربما إلى فتاوة الدولة المغربية واهتمامها أكثر بإرساء قواعدها الإدارية وتكوين الأطر اللازمة لتسييرها والعمل على تقوية البنية التحتية للبلاد. وبالتالي لم تعط لمسالة المحافظة على الأنسجة العتيقة وحمايتها - من خلال سن قوانين جديدة - أهمية كبرى. ويجب أن ننتظر حتى سنة 1980 ليشهد هذا المجال ظهور أول قانون مفصل يعنى بالمحافظة على المباني التاريخية والمواقع والتحف الفنية المنقولة، وهو الذي يعرف بقانون 22.80[117]. وينص هذا التشريع الجديد -الذي يضم إثنتين وستين فصلا- على ضرورة القيام بعمليات تقييد وترتيب للمباني والمواقع الثقافية والطبيعية والتحف الفنية، والتي في حمايتها فائدة لتاريخ المغرب وحضارته. ويشرح هذا النص القانوني المفصل إجراءات العمليتين معا وآثارهما على حماية هذه الشواهد المادية، ووجوب الحصول على ترخيص من وزارة الثقافة لإجراء أي تدخل من ترميم أو إعادة بناء يخص المباني المحمية بنصوص قانونية. وقد جاء هذا القانون ليعزز النصوص القانونية القديمة التي رتبت مجموعة كبيرة من مباني فاس التاريخية على عهد الحماية.

وفي سنة 1981 سيتم الاعتراف بمدينة فاس (فاس البالي وفاس الجديد) تراثا عالميا من قبل منظمة اليونسكو، وذلك على إثر توقيع المغرب على اتفاقية التراث الثقافي والطبيعي للمنظمة نفسها الصادرة سنة 1972. وقد جاء هذا الاعتراف في إطار المجهوذات التي بذلت في هذه الآونة لإنقاذ مدينة فاس العريقة من مظاهر التلف والتدهور التي تفاقمت بفعل الهجرة القروية وغياب شبه تام لعمليات الصيانة والترميم. فكان هذا التصنيف بمثابة التزام بالمحافظة على هذا المجال

---

[115] يقدم لنا مارسيل فيكير أول مفتش للمباني التاريخية بفاس شهادة مهمة في هذا الباب، إذ أن تدخل المفتشية في بعض الجوامع والمدارس كان يأتي بناء على طلب مدير الممتلكات الدينية بوزارة الأحباس التابعة لسلطة المخزن.Vicaire (M), Op-Cit, p 82

[116] يتحدث تقرير شهري مارس وأبريل 1944 مثلا عن ترميم مجموعة من السقايات وبرج بوطويل و فندق النجارين. من أرشيف مفتشية المباني التاريخية (المديرية الجهوية لوزارة الثقافة بفاس).

[117] ينفذ هذا القانون بمقتضى الظهير رقم 1.80.341 الصادر بتاريخ 17 صفر 1401 الموافق ل 25 دجنبر 1980.

العتيق وإعداد تقارير دورية تفيد باستمرار امتلاكه للقيمة العالمية الاستثنائية. وفي مقابل ذلك بإمكان المغرب الحصول على الخبرة والاستشارة التقنية والمساعدة المادية إذا دعت الضرورة من أجل ذلك من قبل هذه المنظمة أو غيرها.

استمرت مدينة فاس وغيرها من المدن العتيقة في التخبط في مشاكل متعددة في التدبير والمحافظة ولم يكن قانون 22.80 المذكور كافيا للتعامل بصرامة مع التدخلات التي حصلت بها. فصدر في بداية التسعينات منشورين وزيرين من أجل حث السلطات المحلية على تطبيق التشريعات الخاصة بالمحافظة على المدن العتيقة وما تحويه من مآثر تاريخية مهمة[118].

جاء التصميم المديري (Schéma directeur) لمدينة فاس سنة 1991 والمصادق عليه سنة 1995 ليرسم التوجهات والاختيارات الكبرى المتعلقة بالنمو الحضري لمدينة فاس في أفق خمس وعشرون سنة، ثم حاول تصميم التهيئة (Plan d'aménagement) للمدينة لسنة 2000 كوثيقة قانونية تبرمج التوسع الحضري وتدقق اختيارات التصميم المديري للتهيئة الحضرية السالف الذكر مع الأخذ بعين الاعتبار التصنيفين الوطني (1954) والدولي (1981) للمدينة، وقام بإعطاء هذا المجال طابعا استثنائيا من حيث طريقة التدبير العمراني. ويطلق تصميم التهيئة على هذا المجال المنطقة (M) أي منطقة ذات قوانين خاصة (zone réglementaire). مقسمها إياها إلى عدة فضاءات[119]، وهي كالتالي:

- الفضاء (M1): وهو أكبر فضاء في هذا التقسيم، ويأخذ حيزا كبيرا من فاس البالي وجزءا صغيرا من فاس الجديد. ويسمى فضاء المحافظة والترميم، حيث لا يسمح بتغيير ملامحه الأصلية بالنظر للقيمة التاريخية الكبيرة لشكله العمراني العتيق وقيمة المعالم الموجودة فيه.
- الفضاء (M2): وهو عبارة عن حزام يطوق الفضاء الأول بفاس البالي. ويسمى فضاء إعادة التأهيل الحضري، إذ يسمح فيه - إذا ما كانت هناك ضرورة حضرية مهمة - بإدخال بعض التغييرات على مستوى بعض الأزقة والساحات وبإعادة بناء الأراضي الخلاء على منوال شكل المنازل المجاورة.
- الفضاء (M3): يشمل هذا الفضاء جزءا كبيرا من فاس الجديد وفقط قصبتي فيلالة وبوجلود من فاس البالي. ويسمى فضاء التجديد الحضري، حيث يسمح بإعادة بناء كل منشأ غير مهم من الناحيتين العمرانية والتاريخية وفق معايير محددة.

---

[118] منشور الوزير الأول رقم 73/د بتاريخ 30 دجنبر 1992 حول تطبيق التشريع الخاص بالمحافظة على المعالم والمواقع التاريخية ومنشور مشترك بين وزير الشؤون الثقافية ووزير الداخلية والإعلام بتاريخ 8 مارس 1993 حول المحافظة على المعالم والمواقع التاريخية.

[119] سيف الدين الخرشافي، المدينة العتيقة بين رد الاعتبار والتخطيط الحضري، مجلة البرج، دجنبر 2001، ص 4.

- الفضاء (IM): وهو الفضاء الموجود بين باب الفتوح وباب الخوخة. ويعتبره تصميم التهيئة هذا فضاء خاليا من أي أهمية تاريخية ويجب إخراج الأنشطة الملوثة الموجودة به وإعادة استغلاله للسكن أو للصناعة التقليدية غير الملوثة.
- الفضاء (AM): وهو الفضاء الموجود بين ساحة بوجلود وباب الدكاكن، وقد خصص لإنجاز مشاريع الخدمات العمومية.
- الفضاء (E): يوجد هذا الفضاء الذي يضم بعض الأحياء السكنية الجديدة على مشارف فاس البالي من الناحية الشرقية، ويسمح فيه ببناء منازل على الشكل التقليدي (غرف حول فناء).

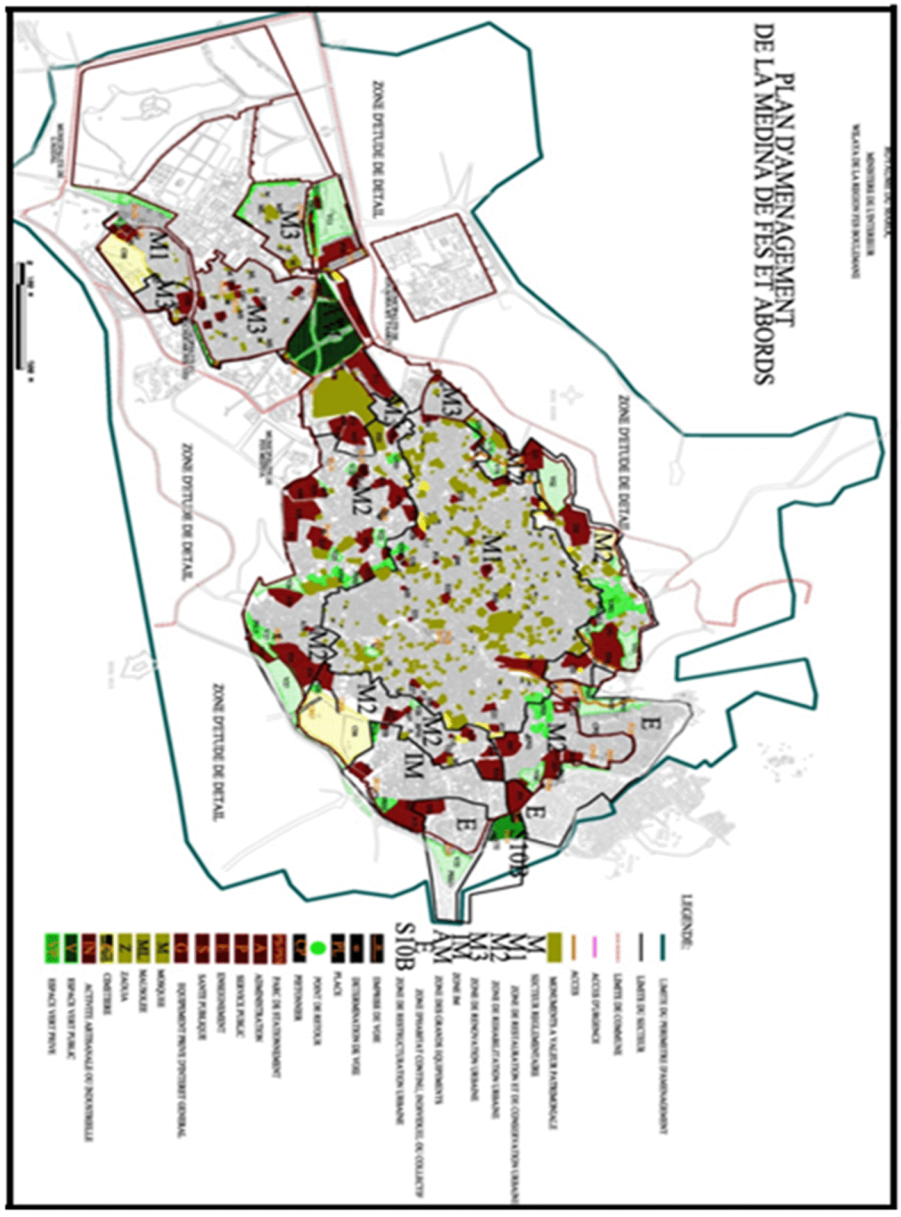

الشكل رقم 1: المناطق الخاصة بالمجال العتيق بفاس في تصميم التهيئة (2000)

لكن الملاحظ هو أن هذا التقسيم ينبني من حيث طبيعة التدخلات الممكنة في هذا المجال على درجة الأهمية التاريخية والمعمارية للمباني الموجودة فيه، علما أن تصنيف مدينة فاس كتراث وطني سنة 1954 وتراث إنساني لسنة 1981 يعتبره بنية حضرية تاريخية متكاملة يجب المحافظة عليها، بل ومنع أي بناء داخل منطقة الحماية المحيطة بها.

أما فيما يتعلق بقرارات الترتيب التي تتعلق بعمارة فاس العتيقة فلم تتجاوز منذ الاستقلال إلى الآن أربعة، وأنجزت منذ سنوات قليلية. وتهم كل من معبد دنان سنة 1999[120] ودار أحمد مكوار سنة 2007[121]، وهو المنزل الذي شهد التوقيع على وثيقة الاستقلال وحديقة جنان السبيل سنة 2010 [122] وسينما بيجو المصنفة ضمن التراث الكولونيالي سنة 2011[123].

2-ب فعاليات التدبير

بعد حصول المغرب على استقلاله سنة 1956 تم الاحتفاظ بمصلحة المباني التاريخية الموجودة بفاس وأضحت تابعة في المنظومة الإدارية المغربية لقسم بوزارة التربية الوطنية يسمى آنذاك بقسم المباني التاريخية والفنون والفلكلور. فاقتصر عملها على صيانة المباني المرتبة من مدارس وأسوار في إطار الميزانية السنوية المرصودة لها، والتي كانت تتناقص من سنة لأخرى[124]، في حين عهد لهذا القسم الإشراف على ملفات التراث المغربي بكافة أشكاله. لكن عمل هذا الأخير لم يكن في مستوى حجم التراث المغربي المعماري الكبير، فأصبح الحديث عن تأسيس مركز لجرد هذا التراث ودراسته يفرض نفسه بقوة ابتداء من سنة 1970، حيث تزامن ذلك مع إنشاء أول وزارة للدولة مكلفة بالشؤون الثقافية. وبطلب من الدولة المغربية قامت منظمة اليونسكو بتكوين مجموعة من الأطر المغربية في مجال التراث وساهمت بخبرتها في تأسيس هذه النواة التي ستتحول ابتداء من سنة 1979 إلى قسم جرد التراث بوزارة الثقافة. وبنفس المناسبة ألحقت مفتشية المباني التاريخية لفاس بنفس الوزارة، في حين لم يتم إحداث مديرية التراث الثقافي إلا في سنة 1985[125]. استمرت المفتشية في مراقبة التدخلات في المجال العتيق والمنطقة المحيطة به إلى حدود سنة 2016 ، حيث ألحقت بالمحافظة الجهوية للتراث الثقافي المستحدثة على مستوى المديرية الجهوية لوزارة الثقافة بفاس في إطار الهيكلة الجديدة للوزارة، مواكبة منها لمشروع تنزيل الجهوية المتقدمة.

---

[120] قرار رقم 135.99 .1 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 4674 بتاريخ 18 مارس 1999.

[121] قرار رقم 330.07 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5527 بتاريخ 26 فبراير 2007.

[122] قرار رقم 2.10.417 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5873 بتاريخ 13 شتنبر 2010.

[123] قرار رقم 718.11 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5935 بتاريخ 18 أبريل 2011.

[124] لم تتجاوز ميزانية سنة 1961م 110000 درهم ، وهو مبلغ لم يمكن مفتش المباني التاريخية بالمدينة من تشغيل نفس عدد العمال الذين تم تشغيلهم في السنة الماضية. من تقرير مفتش المباني التاريخية ليكاري (S.Licari) بفاس لسنة 1961 ، من أرشيف مفتشية المباني التاريخية والمواقع بفاس (وزارة الثقافة)

[125] Ministère de la culture, L'inventaire du Patrimoine Culturel et Naturel au Maroc, in Les cahiers du patrimoine, n°2, nov 2008, p 26.

ويشارك في تدبير مدينة فاس العتيقة بالإضافة إلى مفتشية المباني التاريخية والمواقع التابعة لوزارة الثقافة باعتبارها القطاع الوصي على كل أشكال التراث المغربي المصالح البلدية والسلطات المحلية والوكالة الحضرية، وتقوم هذه المصالح باستدعاء لجان مختلطة مكونة من المصالح الإدارية المعنية من أجل دراسة مشاريع التنمية أو طلبات البناء أو الترميم داخل هذا المجال.

وبالنظر لامتلاك وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لعدد كبير من العقارات داخل المجال العتيق بما فيها المساجد والمدارس والحمامات والفنادق وغيرها فإنها تعمل على مباشرة أعمال صيانة وترميم بداخلها وتسهر على تسيير البعض منها.

وأمام الخطورة التي ما فتئت تطرحها مجموعة كبيرة من الدور المهددة بالانهيار تسهر المديرية الجهوية للإسكان على برمجة مشاريع للتدخل لمعالجة بعض المساكن الآيلة للسقوط. وفي نفس الإطار عملت وزارة الداخلية على إنشاء وكالة التخفيض من الكثافة السكانية وإنقاذ فاس سنة 1999[126] من أجل العمل على تدعيم هذه المنشآت وإصلاح بعضها، و كذلك الإشراف على أوراش الترميم المختلفة التي تهم بعض معالم هذه المدينة. وفي سنة 2000 عهد إلى اللجنة المغربية للتاريخ العسكري -إثر إنشائها بظهير[127] - أمر تدبير البرجين الشمالي والجنوبي بفاس.

لا زال دور القطاع الخاص في هذا المجال دورا محدودا، فباستثناء مؤسسة العمراني التي عهد لها مسألة تسيير متحف فنون الخشب بفندق النجارين التاريخي بعد ترميمه سنة 1998 لم تكرر هذه التجربة على مستوى بعض المعالم الأخرى بعد بالرغم من نجاحها.

3- إكراهات المحافظة والتأهيل

3-أ حالة المحافظة

شكل موضوع التعامل مع المجال العمراني العتيق لمدينة فاس في مرحلة ما بعد الاستقلال مصدر اختلاف كبير بين منهجية قلة من المهتمين بصيانة هذا الموروث الثقافي، وبين منهجية باقي المتدخلين المحكومة بإكراهات التنظيم الحداثي للمدن، وبتكييف الفضاء العمراني لينسجم مع ضرورات الراهن. فغابت الرؤية الواضحة في تدبير هذا المجال، واستسلم هذا الأخير للبناء العشوائي[128] من داخل الأسوار، وأصبحت الكثافة السكانية الناتجة عن تفاقم ظاهرة الهجرة القروية السمة الأساسية التي تميز العيش داخل المدينة العتيقة لفاس[129]. فعرفت معالم فاس التاريخية تدهورا كبيرا خصوصا المنازل التي أصبحت مأوى لعدد كبير من الأسر الفقيرة واستغل

---

[126] أصبح إسم هذه الوكالة منذ تقريبا ثلاث سنوات وكالة التنمية وإنقاذ فاس.

[127] ظهير رقم 266.99.1 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 4800 بتاريخ 01 يونيو 2000.

[128] في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي تم بناء مجموعة من الأحياء داخل المجال العتيق لفاس كسيدي بوجيدة وباب الخوخة وحي الزيات وعرصة المدلسي وغيرها، كما هدمت أجزاء بأكملها من أسوار المدينة وأبوابها لتعبيد بعض الطرق.

[129] مع نهاية السبعينات كانت مدينة فاس العتيقة تأوي أكثر من 180 ألف نسمة بكثافة متوسطة تقدر ب 650 ساكن في الهكتار الواحد. جاء ذلك في مقال: فؤاد السرغيني، مشروع إنقاذ فاس، مجلة البرج، دجنبر 2001، ص 7.

البعض منها كأوراش لممارسة بعض الحرف التقليدية. ولم يظهر وعي الرأي العام بخطورة الاستمرار في تجاوز الخصوصية المعمارية لهذه المدينة التاريخية إلا في بداية الثمانينات خصوصا بعد نداء المدير العام لمنظمة اليونسكو في هذا السياق سنة 1980 وإعلان فاس تراثا عالميا سنة بعد ذلك.

وانطلاقا من هذا التاريخ ازداد الاهتمام بمدينة فاس، ففتحت أوراش كبرى بها منذ بداية التسعينات من أجل ترميم ورد الاعتبار لمجموعة كبيرة من المباني التاريخية ومعالجة البناء الآيل للسقوط، ولا زالت هذه الحركة الدؤوبة مستمرة إلى يومنا هذا، وذلك بتضافر جهود عدة قطاعات حكومية وجهات خاصة وطنية ودولية.

اللوحة رقم 3: **ورش ترميم مسجد القرويين سنة** 2006

3-ب تعدد المتدخلين واختلاف المرجعيات

تتدخل مصالح إدارية متعددة في تدبير المجال العتيق بفاس، وتبقى وزارة الثقافة هي المسؤول الأول في المحافظة على هذا التراث ومحاولة تطبيق القوانين المتعلقة به، وتعتبر كذلك المخاطب الوحيد لمنظمة اليونسكو في شأن تصنيفه تراثا عالميا. إلا أن وظيفة بعض المعالم وطبيعة وضعها العقاري تفرض من الناحية النظرية تعاونا بين مصالح مختلفة من أجل تدبيرها. فنظرا لوجود عدد كبير من المساكن المتدهورة داخل هذا المجال التراثي تتدخل وزارة الإسكان ووكالة التنمية وإنقاذ فاس في إطار برامج مستعجلة للحد من الخطورة التي تشكلها، مما يفرض تدبيرا خاصا يقتضي الكثير من اليقظة والتتبع. وباعتبار مدينة فاس وجهة سياحية مغربية كبرى وتوفرها على حرف تقليدية كثيرة فحضور وزارتي السياحة والصناعة التقليدية في برامج التأهيل والتنمية المتعلقة بها يبقى أساسيا.

تبعا لكل ذلك فإن وجود برامج متنوعة وبأهداف وهواجس مختلفة ولد أحيانا تباعدا في الرؤى والمقاربات والاستراتيجيات المتبعة فيما يخص إنقاذ وتأهيل هذا المجال العتيق. كما أن انفراد بعض القطاعات في تمويل مشاريع ترميم المعالم دون غيرها أنتج وضعا غير واضح من حيث مشاركة القطاعات الحكومية في هذه العمليات بجميع مراحلها من الدراسة إلى الإنجاز، وموقع كل واحدة منها في اتخاذ القرارات المناسبة من حيث طريقة الترميم وإعادة التوظيف.

ومن ناحية أخرى فإن مبدأ الاحتكام لتصميم التهيئة، كمرجع وحيد في دراسة مشاريع التنمية أو طلبات البناء، وحق الاستثناء (la dérogation) الذي تتمتع به السلطة المحلية في علاقة مع ذلك أنتجا معا نوعا من الاصطدام مع الترسانة القانونية التي تحاول وزارة الثقافة الاستعانة بها من أجل القيام بدورها في المحافظة على الطابع الأصلي لهذا المجال العتيق. وإذا كان الهدف من تصميم التهيئة هو محاولة الوصول إلى التوازن في المحافظة على النسيج العتيق من جهة والتنمية المحلية من حيث تلبية متطلبات الحاضر من وسائل الراحة للمواطنين من جهة أخرى، فإن حق الاستثناء يسلم لمشاريع تنموية وفقا لضرورات قصوى يكون وقعها مباشرا وواضحا على ساكنة المدينة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وإن تعارض ذلك مع قوانين التراث. وعلى ضوء كل ذلك يصبح مفهوم الحكامة المرتكز على المقاربة التشاركية في التدبير صعب المنال بالنظر إلى وجود رؤيتين متقابلتين في تدبير هذا المجال: الأولى محافظة والثانية منفتحة وتنموية.

3- ت المخطط التدبيري: ضرورة ملحة

عرف تدبير المجال العتيق لمدينة فاس خلال العقدين الأخيرين اضطرابا كبيرا بين مذهبي المحافظة والتحديث، وشكلت مسألة تعدد المراجع القانونية وتضاربها أحيانا عائقا نحو بلورة رؤية محددة ومشتركة بين القطاعات الحكومية نحو تدبير محكم. ولم يستطع تصميم التهيئة إعطاء الحلول المناسبة دائما التي ترضي جميع المتدخلين بخصوص مشاريع التنمية المقترحة بالمدينة، فنتج عن ذلك ميلاد مشاريع حديثة أثرت سلبا على قيمة هذا المجال كتراث وطني وإنساني وساهمت في المس بخصوصيته الحضارية الكبيرة مثل مشروع إحداث منفذ عين أزليتن (1995) ومشروع تغطية واد الجواهر (2003) ومشروع إحداث ثلاثة أبواب جديدة كبرى بمحاذاة السور الأثري لفاس البالي (2010) ومشروع تهيئة ساحة للا يدونة بحي بين المدن (2014). وقد نتج عن إنجاز هذه المشاريع صدور تقارير سلبية حول السياسة المتبعة من قبل المغرب في التعامل مع هذا التراث والمصادقة على قرارين من قبل مركز التراث العالمي التابع لمنظمة اليونسكو يدعو من خلالهما الدولة المغربية إلى إزالة هذه المنشآت الحديثة والعمل على بذل مجهودات أكثر للمحافظة على هذا التراث الإنساني.

ولم تكن منطقة الحماية الممنوعة من البناء في مأمن من بعض المشاريع الحديثة، فقد قررت السلطات المحلية -من دون الأخذ بعين الاعتبار للوضع القانوني لهذه المنطقة- الترخيص بإنجاز بعض المشاريع الحيوية كالمحطة الطرقية المقابلة لباب المحروق وسوقين تجاريين بجوار السور الأثري الشمالي لساحة بوجلود ومشاريع تجارية وسياحية عند المنطقة المعروفة ب"الواجريين" جنوبي شرق فاس الجديد.

ومن جهة أخرى فإن أوراش الترميم التي فتحت بمدينة فاس في العقدين الأخيرين، باعتبارها بادرة مهمة من أجل إنقاذ معالم فاس التاريخية وتأهيلها، اصطدمت بآراء تقنية متعددة نتج عنها إتلاف العديد من البنيات الأصلية والتي تمثل - من وجهة نظر بعض المهندسين المعماريين

والمدنيين - خطرا كبيرا لأنها ضعيفة المتانة وجب تعويضها ببنيات أخرى بمواد بناء حديثة. ولا يوجد أي مرجع قانوني آخر غير قانون 1923 المذكور أعلاه لطريقة التدخل في البناء العتيق بفاس يمكنه أن يجبر هؤلاء (المرممين) في إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة مشاكل الترميم في إطار احترام شكل المعالم ومواد بنائها التقليدية. وبالتالي فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هل تساهم هذه المشاريع في المحافظة فعلا على تراثنا المعماري أم تضيع هويته وقيمته التاريخية إلى الأبد؟

إن قضية تدبير التراث المعماري لمدينة فاس باعتباره إرثا حضاريا يدل على تاريخ المدينة الإسلامية بالمغرب وتنظيمها العمراني تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى دراسة تشاركية تحكمها رؤية واضحة، ويساهم فيها كل الفاعلين من قطاع عام وخاص وساكنة محلية في إطار مخطط تدبيري (plan de gestion) كمرجع قانوني وحيد يحتكم إليه الجميع ويهدف إلى المحافظة على مدينة فاس العتيقة وتأهيلها من خلال احتضان مبانيها لمشاريع ثقافية وسياحية مستدامة لا تنقص من قيمتها الحضارية بل تعمل على تثمينها بشكل يتلائم مع القوانين الوطنية والمواثيق الدولية المتعلقة بتدبير التراث بشكل عام.

خاتمة

اعترضت مسألة المحافظة على مدينة فاس العتيقة وتأهيلها خلال القرن الماضي مشاكل عديدة ترتبط بقدم مبانيها والكثافة السكانية وضعف عمليات الصيانة وتدخلات الترميم الخاطئة بالإضافة إلى سوء التدبير. ومن خلال استقرائنا للتشريعات القانونية الموجودة منذ عهد الحماية إلى الآن يتبين - من منظور مبادئ المحافظة - أنها كافية إلى حد ما لأجل حماية هذا الموروث الثقافي، وتستوجب فقط التطبيق بشكل حازم وأن تأخذ بعين الاعتبار في مخططات التنمية ووثائق التعمير في إطار حكامة جيدة توحد هواجس ورؤى مختلف المؤسسات المعنية بتدبير هذا المجال العتيق المصنف.

ورغم كل المعيقات المرتبطة بقلة الوعي بقيمة هذا التراث وإكراهات الحداثة والتدخلات الإنسانية الخاطئة وغياب رؤية واضحة في تدبيره فقد ظلت مدينة فاس العتيقة تقاوم، ولا زالت قيمتها العالمية الاستثنائية كتراث للإنسانية جمعاء واضحة على مستوى كثافة مبانيها التاريخية وتنظيمها الحضري المتميز، فضلا عن عادات وتقاليد أهلها الحاملة لثقافة ضاربة في التاريخ امتزجت فيها خصوصيات مجموعات بشرية متنوعة أمازيغية وعربية وأندلسية وإفريقية.

بيبليوغرافيا:

بالعربية:

- ابن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، 2008

- سيف الدين الخرشافي، المدينة العتيقة بين رد الاعتبار والتخطيط الحضري، مجلة البرج، دجنبر 2001
- منير أقصبي، العمارة العسكرية بفاس عبر التاريخ، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2016

بالفرنسية

- Charlotte Jelidi, La fabrication d'une ville nouvelle sous le protectorat français au Maroc (1912-1956) : Fès-nouvelle, thèse de doctorat en histoire, université de Tours, 2007
- Ministère des affaires culturelles, Monuments, sites et zones classés dans la wilaya de Fès, 1989
- Ministère de la culture, L'inventaire du Patrimoine Culturel et Naturel au Maroc, in Les cahiers du patrimoine, n°2, nov 2008.
- Mohamed Yakhlef, La municipalité de Fès à l'époque du Protectorat*, 1912-1956*, Thèse de doctorat d'Etat en histoire contemporaine, université libre de Bruxelles, 1990
- Tranchant de Lunel, « Les restaurations des monuments historiques au Maroc », in Bulletin Officiel, N°205,25 Novembre 1916.
- Vicaire (M), Souvenirs du Maroc, Casablanca, Afrique Orient, 1912